حوار..

بقلم : احمد طلعت

ليس صحيحا أن زيادة السكان فى مصر هى سبب كل المشاكل التى يعانى منها المجتمع كما يدعى كل مسئول فى الدولة يحاول أن يجد (شماعة) يعلق عليها الفشل فى حل المشاكل ، أو عدم القدرة على مواجهتها بطريقة جدية .

فالرئيس حسنى مبارك قد ذكر فى خطابه بمناسبة عيد العمال أن نسبة زيادة السكان قد انخفضت من ٢ر٦٪ سنويا إلى ٢ر٣٪ وهذه (النسبة) هى نسبة معقولة إذا قورنت ببلاد أخرى تصل فيها نسبة الزيادة إلى ٤ر٦٪ سنويا ، لكن الفارق الوحيد بيننا وبين تلك الدول هو أن نسبة النمو الاقتصادى عندهم تفوق نسبة الزيادة فى عدد السكان ، أما عندنا فإن نسبة الزيادة فى النمو الاقتصادى لا تكاد تلاحق نسبة النمو فى عدد السكان .

فالمشكلة الحقيقية (عندنا) هى انخفاض نسبة النمو الاقتصادى وليست نسبة الزيادة فى عدد السكان ، مادامت هذه النسبة آخذة فى الانخفاض وفقا لما أعلنه السيد رئيس الجمهورية فى عيد العمال .

وهذه الحقيقة يعرفها كل المشتغلين بالاقتصاد ، لكن الحكومة (مصرة) على أن تتحدث عن نسبة الزيادة فى عدد السكان (وتتجاهل) الحديث عن معدلات النمو الاقتصادى الذى يمثل الطرف الثانى فى المعادلة .

وإذا أخذنا القطاع العام كمثال ، فإننا نجد أن نسبة العائد سنه بالمقارنة إلى الأموال المستثمرة فيه هى نسبة ضئيلة جدا ، وهذا معناه أن الجانب الأكبر من الأموال المستثمرة فى عملية الانتاج لا يحقق عائدا مجزيا أو هو بالفعل يحقق خسائر مباشرة أو غير مباشرة .

فمؤسسة مهمة من مؤسسات القطاع العام يصل اجمالى اصولها إلى سبعة آلاف وخمسمائة مليون جنيه قد حققت أرباحا فى ميزانية العام الماضى مقدارها ٨٣ مليون جنيه أى بنسبة ١٪ من رأس المال المستثمر ! فإذا قارنا ذلك بسعر الفائدة السائدة فى السوق وهو يدور حول ١٥٪ فإننا نلاحظ أن هذه المؤسسة - بالذات - قد حققت خسارة مقدارها ١٤٪ من رأس المال المستثمر أى نحو مليار ومائة مليون جنيه فى عام واحد .

وهذه المؤسسة التى نتحدث عنها ، ونشرت ميزانيتها فى الصحف منذ أسابيع ، ليست من مؤسسات انتاج السلع المدعومة ، وإنما هى من مؤسسات الخدمات الكمالية ، ومع ذلك فقد صورت هذه المؤسسة نفسها عن طريق الاعلانات - مدفوعة الأجر - على انها مؤسسة رابحة ، بينما هى فى الحقيقة قد الحقت ضررا بالغا بالاقتصاد القومى وبمعدلات النمو الاقتصادى .

والجهاز الحكومى تستهلك مرتبات العاملين فيه ٢٥٪ من موارد الدولة السيادية الأمر الذى يحد من قدرة الدولة على الاستثمار فى عمليات الانتاج وبالتالى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى .

ومن اللافت للنظر ان تعداد السكان فى مصر فى الخمسينات كان حوالى ٢٥ مليون نسمة ، ووصل هذا التعداد فى العام الماضى إلى حوالى ٥٦ مليون نسمة أى أنه قد زاد بمقدار الضعف ، بينما سكان القاهرة فى عام ١٩٥٠ كان حوالى مليون نسمة وصل الآن إلى أكثر من عشرة ملايين ، أى أنه تضاعف عشر مرات وكذلك الحال بالنسبة لمعظم المدن الكبرى ، وهذه هى المشكلة الحقيقة التى تؤدى إلى تكدس السكان فى المدن على حساب الكثافة السكانية فى الريف ، الأكثر اتساعا ، والأكثر قدرة على استيعاب الزيادة فى عدد السكان . والسبب فى ذلك يرجع إلى نقص الخدمات فى الريف وفى المدن الصغيرة ، وتركيز النشاط الحكومى والخدمات فى العاصمة والمدن الكبرى .

ولقد فشل نظام الحكم المحلى عندنا فى معالجة هذه الظاهرة ، مع أن الهدف الأساسى منه كان نقل السلطة والتنمية إلى خارج المدن الكبرى . وبالرغم من أن الدولة قد حاولت أن تخفف الضغط بانشاء المدن الجديدة ، إلا أن نقص الخدمات ووسائل الترفيه فى هذه المدن الجديدة قد جعل سكانها يحتفظون بمساكنهم فى العواصم الكبرى ويترددون بين العاصمة وبين مجتمعاتهم الجديدة بصورة تشكل عبئا جديدا على وسائل المواصلات ولا تساهم بأية صورة فى حل مشكلة الاسكان .

لذلك فإن الدولة مطالبة بان تستكمل المرافق والخدمات فى المدن الجديدة بطريقة تشجع المواطنين على الاستقرار فيها بدلا من اعتبارها محلا ثانيا للاقامة . ولابد أن تبنى المدارس بكافة مستوياتها فى هذه المدن فلا يمكن ان تستقر الأسرة وهى مضطرة إلى ارسال ابنائها إلى مدارس تبعد مئات الكيلومترات عن محل اقامتهم . ولابد ان تنشأ المستشفيات الحديثة والمجهزة تجهيزا تاما فى هذه المدن الجديدة ، فلا يمكن ان يطلب من المريض عبور مئات الكيلومترات حتى يدخل المستشفى .

ولابد من انشاء المساكن بوفرة فى المدن الجديدة حتى تتحول إلى اماكن (جذب) للسكان بدلا من ان تكون كما هى الآن أماكن (طرد) لعدم وجود المساكن الكافية .

ويجب على المحافظات ان تشجع المستثمرين على انشاء مشروعاتهم فيها مع منحهم افضليات ضريبية واعطائهم الأراضى الفضاء بأثمان رمزية لانشاء المساكن للعاملين فى مشروعاتهم ، فالزيادة فى عدد السكان لن تصبح مشكلة إذا وزعت على مساحة مصر كلها ، لكنها مشكلة حقيقية إذا تركزت فى العاصمة وعدد قليل من المدن الكبرى .